المقدمة:

في بيئة العمل الحديثة، لا تكاد تخلو أي مؤسسة، سواء كانت حكومية أو خاصة، من الحاجة إلى إبرام العقود بمختلف أنواعها، مثل عقود التوريد، والمقاولات، والخدمات، وغيرها. ورغم اختلاف أساليب وطرق التعاقد من دولة إلى أخرى أو حتى بين مؤسسة وأخرى، فإن جوهر العملية التعاقدية يظل متشابهاً إلى حد كبير.

تبرز أهمية هذه الدورة التدريبية من كونها تتناول أحد المحاور الأساسية في أي عمل مؤسسي، وهو إدارة العقود ومتابعة تنفيذها، بما يشمل الالتزام ببنودها أو الانحراف عنها، وما قد يترتب على ذلك من نزاعات أو دعاوى قضائية وخسائر مالية قد تكون فادحة. ولو تم اتباع الإجراءات السليمة منذ البداية، لكان بالإمكان تجنّب الكثير من هذه المشكلات أو تقليل آثارها إلى أدنى حد ممكن. ومن هنا، تأتي هذه الدورة لتزويد المشاركين بالمعرفة والمهارات القانونية والفنية اللازمة لإدارة العقود، والتعامل مع الأوامر التغييرية، ومعالجة المطالبات والنزاعات، وحتى الدخول في التحكيم إذا تطلب الأمر ذلك.

الفئات المستهدفة:

- أعضاء الإدارات القانونية في المؤسسات الحكومية والخاصة.
- مدراء ورؤساء أقسام الشؤون القانونية، وإدارات العقود، والمشتريات.
- العاملون في إدارات المشتريات والاحتياجات وإدارة الموارد.
- المساعدون الإداريون في إدارات العقود والمشتريات.
- أعضاء لجان فتح وتحليل العطاءات، وتقييم المناقصات.
- المستشارون القانونيون ومساعدوهم في الوزارات والمؤسسات الحكومية.
- مدراء الإدارات القانونية وتنفيذ العقود في الجهات المختلفة.
- المحامون والمختصون القانونيون العاملون في العقود المحلية والدولية.
- كل من يرغب بتعزيز معرفته في مجال العقود والتحكيم والمطالبات، سواء لأغراض العمل أو التطوير المهني.

الأهداف التدريبية:

بنهاية هذا البرنامج، سيكون المشاركون قادرين على:

• فهم المخاطر والانحرافات المحتملة في تنفيذ العقود، وتقييم تأثيراتها القانونية والمالية.

• الإلمام بمفاهيم "التنفيذ التام" و"التنفيذ الجوهري"، ومدى قابلية الالتزام للتجزئة أو الانقسام، وتأثير ذلك على سلامة تنفيذ العقود.

• التعرّف على أنواع المسؤولية العقدية المختلفة، والتعامل القانوني معها.

• التمييز بين المخاطر المالية وغير المالية المرتبطة بالعقود، وسبل إدارتها والحد منها.

• استيعاب الفروق بين العقود الإدارية والعقود المدنية، وتحديد الفوارق بين "عقد الإدارة" و"إدارة العقد".

• اكتساب المهارات اللازمة لإدارة العقود ومتابعة تنفيذها، والتعرف على الشروط الاستثنائية وغير النمطية التي قد ترد في بعض العقود.

• دراسة الأوامر التغييرية، وتحليل أسبابها وآثارها على سير المشروع، وكيفية إدارة المطالبات الناتجة عنها.

• فهم طبيعة المطالبات العقدية، وأساليب تقييمها، وآليات الرد عليها أو تسويتها.

الكفاءات المستهدفة:

• الإلمام بالنظم التعاقدية المعاصرة والتقليدية.

• المهارات العملية لإدارة العقود أثناء تنفيذ المشاريع.

• القدرة على التعامل مع أوامر التغيير والمطالبات الناتجة عنها.

• فهم الانحرافات العقدية وتأثيرها القانوني.

• تحليل بنود الإخلال التعاقدي وفقاً للقواعد القانونية.

• فهم منهجيات التحكيم وتسوية المنازعات التعاقدية.

محتوى الدورة التدريبية:

الوحدة الأولى: النظم التعاقدية التقليدية والمعاصرة

• الأركان الأساسية للعقد، والشروط التكميلية والفرعية.

• الاتجاهات الحديثة في استخدام العقود النموذجية والموحدة.

• تطبيق نظام العقود النموذجية (Model Contracts) في المشروعات المختلفة.

• دراسة عقود الإذعان الدولية: خصائصها القانونية ومخاطرها.

• الفرق بين الشروط الصريحة والضمنية، ودور الضمانات والتعهّدات في بناء العلاقة التعاقدية.

الوحدة الثانية: إدارة العقود أثناء مرحلة التنفيذ

• تحديد حقوق والتزامات كل من الإدارة والطرف المتعاقد معها.

• التعامل مع الظروف الطارئة وحالات القوة القاهرة أثناء التنفيذ.

• الأنواع المختلفة للعقود من حيث آلية الدفع: السعر الثابت، السعر الموحد، التكلفة المضافة، وغيرها.

• عقود إدارة المشروعات والتزامات الأطراف بموجبها.

الوحدة الثالثة: أوامر التغيير والمطالبات العقدية

• تحليل حالات الاختلاف بين المستندات التعاقدية وطرق معالجتها.

• التعديلات التي تتم على المخططات الهندسية أو الفنية أثناء التنفيذ.

• طلبات التمديد أو التعديلات الزمنية أو المالية للمشروع.

• دراسة حالات استبدال البنود أو حذفها وتأثيرها على الالتزام التعاقدي.

• المطالبات المقدمة من رب العمل تجاه المقاول أو المهندس.

• المطالبات المقدمة من المقاول تجاه رب العمل، وأسبابها.

• تحليل المطالبات الناتجة عن الظروف الطبيعية أو الاقتصادية غير المتوقعة.

الوحدة الرابعة: الانحرافات التعاقدية

• الالتزام بتحقيق نتيجة مقابل الالتزام ببذل عناية: الفروقات القانونية.

• مسؤولية أحد الأطراف عن تصرفات الغير أو عن الأشياء المستخدمة.

• حالات الإخلال التعاقدي وأثرها القانوني.

• الاتفاقات الخاصة بتعديل أو تقنين المسؤولية التعاقدية.

الوحدة الخامسة: بنود الإخلال وقواعدها القانونية

• تعريف وتحديد الإخلال التعاقدي وشروط تحقّقه.

• الالتزامات الجوهرية والفرعية، وآليات تنفيذ كل منها.

• مفهوم التنفيذ الكامل والجوهري للعقود، وأثره في فسخ العقد.

• قواعد التعديل في حدود المسؤولية التعاقدية.

• خيار الفسخ كحق قانوني، ومتى يُتاح لكل طرف.

• قاعدة "تخفيف الأضرار" (Mitigation Rule) كشرط لإثبات المطالبة.